أرض جوفاء... وإنسان غير أجوف

محمد أبو الغيط

في كتابه «أرض جوفاء»، قدّم المعماري الإسرائيلي إيال وايزمان توثيقاً نادراً لآليات توظيف الاحتلال الإسرائيلي الهندسة المعمارية، بحيث تحوّلت إلى سلاح لا يقل فتكاً عن المدافع. كان وصف العمارة كسلاح جوهر «الهندسة المعمارية لأرئيل شارون»، وهو العنوان الذي حمله فصل في الكتاب، يروي رفض شارون بعد حرب 1967 رؤية كانت تعتبر بعثرة المستوطنات عائقاً للجيش. وكان شارون معارضاً بارزاً لخط بارليف، واعتبر أن مزيجا من قواعد عسكرية ومستوطنات متفرقة في سيناء سيمثل دفاعاً أقوى من أي حدود صلبة. لاحقاً نقل رؤيته إلى الحياة المدنية، تم إنشاء المستوطنات في مرتفعات الضفة الغربية، لتسيطر على الوديان التي يقبع فيها الفلسطينيون، كأنها قواعد استطلاع عسكرية متقدمة. وكذلك أقيمت المستوطنات على حدود الأردن وفي قلب الضفة، كأنه حرف H الإنكليزي، ليمزّق اتصال الأراضي الفلسطينية. وكذلك تم تفعيل الآليات نفسها في القدس، بحيث تقطع الأحياء اليهودية اتصال الأحياء العربية.

استثمرت إسرائيل في «تعزيز التعقيد» ليصبح من المستحيل إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا. إلا أن السياسة نفسها أدّت إلى القضاء على إمكانية الفصل بين الدولتين واقعيا، وعزّزت من دعوات حل الدولة الواحدة.

يسرد الكتاب نماذج عديدة لتحول أرض فلسطين إلى كيان ثلاثي الأبعاد، تحتفظ إسرائيل بالسيادة الجوية فوقه بالكامل، بينما تتداخل مناطق السيادة على سطح الأرض، حتى أن بعض المباني في القدس تم اقتسامها، ثم ينتقل الصراع إلى باطن الأرض الذي أصبح مجوّفاً، ومن هنا يأتي اسم الكتاب.

رفض ياسر عرفات في «كامب ديفيد» (العام 2000)، عرضاً بحصول إسرائيل على السيادة تحت الحرم القدسي، وخصّصت إسرائيل أنفاقاً للفلسطينيين لتفصلهم عن الطرق المخصصة للمستوطنين، أو للمرور تحت الجدار العازل، وكذلك امتد الصراع إلى ملفات المياه الجوفية، ومياه الصرف الصحي. وفي المقابل، أقام الفلسطينيون في غزّة مدينة موازية من الأنفاق.

تطرّق الكتاب أيضاً إلى دور مواد البناء، في الفصل الخاص بالقدس، يفسّر صدور قرار فور سقوط المدينة بإلزام أي بناء، فيها بأن يُكسى بالحجر، بأنه سعي إلى تذويب القدس داخل حزام من مستوطنات تحمل مظهرا يوحي بالأصالة التاريخية. ينقل الكتاب عن عزمي بشارة سخريته من تلك المفارقة: «في القدس فقط، يمكن للحجر الطبيعي أن يظهر كعنصر غريب داخل الجبال ذاتها التي انقُلع من صخورها».

وثق الكتاب أيضا عشرات الالاعيب القانونية العنصرية، مثل مواد تؤدّي عملياً إلى منع فلسطينيي الداخل من الإقامة في مستوطنات الضفة، على الرغم من أنهم نظرياً مواطنون إسرائيليون يتمتعون بحقوق اليهود نفسها في التنقل والإقامة.

وبقدر أهمية الكتاب، فإن سيرة كاتبه لا تقل إلهاماً. وُلد إيال وايزمان في حيفا عام 1970، وهو حفيد لناجين من الهولوكست. سعى وايزمان إلى مخاطبة الرأي العام الإسرائيلي والدولي عبر محطات عديدة، منها على سبيل المثال تنظيمه عام 2002 معرضا بعنوان «احتلال مدني». قرّرت جمعية المعماريين الإسرائيليين منع عرض المشروع في مؤتمر برلين الدولي، وأتلفت آلاف النسخ من فهرس المعرض. لاحقاً غادر وايزمان إسرائيل، حيث انتقل إلى لندن، وأسس عام 2011 مركز «فورينسك أركيتيكتشر» أو «الهندسة الشرعية» نظيرا للطب الشرعي المستخدم في الأدلة الجنائية. شملت أعمال المركز توثيق آثار الغارات الإسرائيلية على غزة، وكذلك أثر المبيدات السامة التي ترشّها الطائرات الإسرائيلية على زراعة غزّة. فضلا عن انتهاكات حقوقية في العالم من سورية ولبنان، وصولاً إلى توثيق اعتداءات الشرطة الأميركية على متظاهري «حياة السود مهمة» في الولايات المتحدة.

حين التقيت وايزمان للمرّة الأولى في لندن سألته: ما الذي دفعك إلى كل هذا المسار في حياتك؟ لماذا أنت مختلف؟ أجاب بدهشة حقيقية: «أنا لم أفعل شيئاً أكثر من الطبيعي!». روى أنه حين يذهب لزيارة والديه في إسرائيل لا يمكنه احتمال البقاء طويلاً، لأنه يشعر بأنه ضيف في منزل لم يدعُه أصحابه لدخوله. قال «أي إنسان مكاني سيصل إلى النتيجة نفسها إذا فكر بذلك». عبارته صحيحة لو كانت «أي إنسان غير مجوّف». وما أكثر المجوّفين بلا عقول أو قلوب.

من يُحبط انعقاد مجلس النُّواب اليمني؟

علي الذهب

بعد عامين وثلاثة أشهر على استئناف انعقاد مجلس النّواب اليمني (البرلمان)، المحسوب على الرئيس المعترف به دوليًا، عبد ربه منصور هادي، أُشيع، قبل أسبوع، أن هذا المجلس سيعقد جلسته الثانية في مدينة سيئون في محافظة حضرموت، وهي المدينة ذاتها التي عُقدت فيه الجلسة الأولى، أواسط نيسان/ مايو 2019، غير أن هيئة رئاسة المجلس أعلنت أنّ الاجتماع سيُقتصر على بعض أعضائه أي اجتماع مكتمل للمجلس في الوقت الراهن.

الحقيقة أن ثمّة إرادات متعارضة حالت دون انعقاد المجلس، لا ما سبق من مبرّرات أمنية تتعلق بقدرات الحوثيين، أو غيرهم من الفواعل العنيفة، مثل المجلس الانتقالي الجنوبي (انفصالي مدعوم إماراتيًا)، وتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية (داعش)، فذلك نتيجة انحراف أهدافهما، وإيثار مصالحها الخاصة التي تتعارض مع سيادة اليمن، وسلامة أراضيه؛ فإن أيّ تقرير قد يتلقاه البرلمان من الحكومة، بشأن القواعد العسكرية الإماراتية في جزيرة ميُّون، لن يقول الحقيقة كما هي؛ لأن الجزيرة لا تخضع لقيادة وزارة الدفاع، بل لما يُعرف بالقوات المشتركة.

وإزاء التحدّيات الخارجية التي تواجه انعقاد مجلس النواب، للمرة الثّانية، أو الانتظام الدائم لدوراته، وفقًا للائحته الداخلية، وما ينصّ عليه دستور البلاد؛ فإن جملةً من العوامل الداخلية المتراكمة طوال عقدين على وجوده من دون تغيير أعضائه؛ جعلته كيانًا مختلًا في ذاته، وعبئًا ثقيلًا على بقية سلطات الدولة التي تحاول مؤسساتها التعافي من الصدمات التي تعرّضت لها؛ نتيجة لإخفاقه في قضايا مصيرية عديدة قادت البلاد إلى الانهيار، والتمزّق، والتدخلات الخارجية.

له، ولشاغلي الوظائف العليا والوسطى في الدولة.

الإمارات، وإن كانت تتحكّم، على نحو مباشر وغير مباشر، في عدد من نواب البرلمان، بمن فيهم رئيسه، سلطان البركاني؛ لِتُدرك، تمامًا، ما قد يثيره أعضاء آخرون فيه، بشأن إنشائها، من دون علم الحكومة اليمنية، قاعدة عسكرية متعدّدة الأغراض في جزيرة ميُّون (بريم)، الواقعة على عتبة مضيق باب المندب، خصوصًا أن عددًا من هؤلاء النواب أثاروا هذه القضية، في مايو/ أيار الماضي، ووجهوا سؤالًا بشأنها إلى الحكومة التي كُلّفت لجنة متخصصة لتقصي الحقائق، لكنها لم تفصح عمّا توصلت إليه؛ ما يعني أن القضية لا تزال قابلة للإثارة مرة أخرى، علاوة على قضية تجسّس الإمارات على اتصالات مسؤولين حكوميين، بمن فيهم الرئيس عبد ربه منصور هادي.

الواقع أنه مهما بلغت جرأة النواب المناوئين للإمارات، وللتحالف عمومًا؛ نتيجةَ انحراف أهدافهما، وإيثار مصالحها الخاصة التي تتعارض مع سيادة اليمن، وسلامة أراضيه؛ فإن أيّ تقرير قد يتلقاه البرلمان من الحكومة، بشأن القواعد العسكرية الإماراتية في جزيرة ميُّون، لن يقول الحقيقة كما هي؛ لأن الجزيرة لا تخضع لقيادة وزارة الدفاع، بل لما يُعرف بالقوات المشتركة.

وإزاء التحدّيات الخارجية التي تواجه انعقاد مجلس النواب، للمرة الثّانية، أو الانتظام الدائم لدوراته، وفقًا للائحته الداخلية، وما ينصّ عليه دستور البلاد؛ فإن جملةً من العوامل الداخلية المتراكمة طوال عقدين على وجوده من دون تغيير أعضائه؛ جعلته كيانًا مختلًا في ذاته، وعبئًا ثقيلًا على بقية سلطات الدولة التي تحاول مؤسساتها التعافي من الصدمات التي تعرّضت لها؛ نتيجةَ لإخفاقه في قضايا مصيرية عديدة قادت البلاد إلى الانهيار، والتمزّق، والتدخلات الخارجية.

(كاتب يمني)

سد النهضة وأديس أبابا التي تناور

عصام شعبان

دخلت أزمة سد النهضة مرحلة جديدة من التصعيد والمواجهة الدبلوماسية، مع إعلان إثيوبيا انتهاء المرحلة الثانية من الملء، وما تضمنه ذلك من رسائل عديدة، أهمها مضي إثيوبيا في طريقها، وفرض إرادتها، بالإضافة إلى احتمال حدوث تحول نوعي، وهو بداية مرحلة التشغيل وتوليد الكهرباء (من توربينين)، حالة جهوزية السد فنيا. وأمام هذا المشهد، تسعى كل من القاهرة والخرطوم، عبر تكثيف جهودهما الدبلوماسية، إلى عودة المفاوضات بالياب جديدة، تشارك فيها أطراف دولية برعاية الاتحاد الأفريقي، وهو ما بدا باتصالات القاهرة مع الاتحاد الأوروبي والصين وبريطانيا ودول أفريقية أخيرا، وأيضا الاتصالات الموازية لأطراف دولية فاعلة ومعنية بالملف، منها مخاطبة الولايات المتحدة الكونغو التي تشغل رئاسة الاتحاد الأفريقي، واتصالات مسؤولين أوروبيين بأديس أبابا. وتأتي هذه التحركات استجابة غير رسمية للأزمة بعد اجتماع 8 يوليو/ تموز الحالي في مجلس الأمن (لم يعلن قراره بعد). كما أنها اختبار جديد، وربما نهائي، للطريق الدبلوماسي ومدى إمكانية وصوله إلى محطة اتفاق عادل يقطع الطريق على توترات بمنطقة القرن الأفريقي، خصوصا مع استكمال إنشاءات السد الذي أنجزت 80% منه، وستبدأ الملء الثالث مع موسم الأمطار المقبل، صيف 2022. وطبقا لحسابات خبراء مصريين، وتصريحات وزير الري السوداني، ياسر عباس، لم يُحقّق الملء الثاني بالكامل، والذي أعلن انتهاؤه (19 يوليو) المستهدف منه (13 مليار متر مكعب من المياه، لكن ذلك، ومع أهمية الحسابات الكمية وتأثيرها، وما يترتب عليها من سيناريوهات قريبة المدى، لا يلغي حدوث الملء، ولا ينفي مضي إثيوبيا في خطواتها الجزئية، لتحقيق هدفها العام. وفي النهاية، تحول سلوكها المتراكم إلى ظاهرة سياسية، عنوانها الأساسي فرض الأمر الواقع على دولتي المصب، في ظل معادلات صعبة ومعقدة للدولتين.

قدّم رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، تبريرات لانتهاء الملء مبكّرا، تعزّز مكانته داخليا، وارجع عدم تعلية حائط السد إلى 595 متراً لظروف أمنية، وصعوبة وصول مستلزمات البناء للسد. وبالتوازي، وظف ذلك خارجيا في تقديم رسائل تعد مناورة سياسية، تحاول إثبات أن عملية الملء والتشغيل لن تضرّ مصر والسودان، سواء في ما يتعلق بالحصص المائية أو أمان السد. ويدور خطابه في إطار إحراز أهداف دعائية وديبلوماسية، وتصوير مصر والسودان مضلّلتين، وتعلنان مخاوف غير حقيقية. وعلى جانب آخر، وفي ظل تجاذب إعلامي بين دولتي المصب وإثيوبيا، تم إعادة تدوير إخفاق إثيوبيا ومحدودية وقت وحصيلة الملء الثاني، وبقاء حائط السد عند 574 متراً بوصفه نجاحا لدولتي المصب، وأن إعلان اكتمال الملء أكاذيب يُخفيها قادة إثيوبيا عن مواطنيها.

يلاحظ أن الخطاب الرسمي لإثيوبيا يحمل نوعين من الرسائل. غالبا يوجه النوع الأول إلى الخارج، ويستهدف الأطراف الدولية الفاعلة في الأزمة، ومنهم أعضاء مجلس الأمن، وغرضه إقناعها برغبة أديس أبابا واستعدادها للتفاوض، واستجابتها عمليا لمخاوف دولتي المصب في ما يتعلق بحقوقهم المائية، وبيان أن الملء الثاني لم يؤثر على الدولتين، دليلا على نيتها عدم إلحاق الضرر بدولتي المصب، غير إظهار مرونتها خلال الملء الثاني، وتعد خطابات أبي أحمد نموذجا على ذلك، ومنها رسالة نشرها أخيرا باللغة العربية (على تويتر ونشرتها وكالة الأنباء الرسمية)، خاطب فيها، بشكل أساسي، الشعبين، المصري والسوداني، معلنا أن الملء لم يؤدّ إلى ضرر لأيّ من البلدين. بينما وجهت رسائل إلى الداخل متزامنة مع الملء الثاني، تهدف إلى الشحن القومي، وتأكيد مضي إثيوبيا إلى الأمام في مشروع السد، بوصفه معركة تواجه قوى تريد تركيع الشعب. من تلك الرسائل تهنئة وزير الخارجية الإثيوبي ونائب رئيس الوزراء، والتي حملت قدرا من الشعبوية والشحن العاطفي، جاء فيها أن بناء السد يمثل استجابة لاحتياجات التنموية التي تعزّزها المشاركة الفعالة ودعم الشعب، والعمل معا لهزيمة القوى التي تحاول جعل بلادنا عرضة للقوى الأجنبية ومؤامراتها، وقال «باستطاعتكم تحقيق الأهداف من دون الركوع لأي ضغوط إذا كنتم متحدين». وهنا يتضح التوظيف السياسي للمشروع عنوانا للوحدة في بلد تتسع فيه فرص تجدّد الصراعات العرقية، كما يوظف السد من أجل التحلق حول سلطة أبي أحمد، والتي تعرّضت لاحتجاجات على مدى عامين، وصراع عسكري محتدم منذ ثمانية أشهر في إقليم تيغراي، أسر خلاله ما يزيد عن خمسة آلاف من الجيش الإثيوبي، غير ما خلفه من أوضاع إنسانية غاية في الصعوبة، رصدت ملامحها هيئات في الأمم المتحدة، منها مجاعة تطاول 400 ألف، وما يقارب 1,8 مليون على عتبة الجوع، مرشحين للزيادة مع تعثر وصول المساعدات الإنسانية، واستمرار الحرب، وما تخلفه من نازحين هرب بعضهم إلى السودان المتأزم أساسا. بينما ترى إثيوبيا ودول أفريقية (منها كينيا والنيجر) أن المأساة شأن إثيوبي، ويرفض سفيرها في الأمم المتحدة، سياسي امدي، مناقشتها في مجلس الأمن، لأنها شأن داخلي، بينما تقاتل قوات إريترية بجانب الجيش ضد جبهة تيغراي. كما يستخدم الصراع العسكري في إقليم التيغراي موضوع تنافس سياسي على الساحة الدولية، يمثل الطرف الأول روسيا والصين في مواجهة بريطانيا وأميركا، يتمسّك الطرف الأول بحل الصراع في البيت الأفريقي، كما وجهة نظره في سد النهضة، والذي يوظفه نظام أبي أحمد في صراعاته داخليا.

> قدّم أبي أحمد تبريرات لانتهاء الملء مبكّراً، تعزّز مكانته داخلياً، وارجع عدم تعلية حائط السد إلى 595 متراً لظروف أمنية

وفي السياق، وحسب ما نقلت وكالة الأنباء الإثيوبية، اعتبر رئيس أركان الجيش الجنرال بيرهانو الملء الثاني للسد انتصاراً فريداً، بينما حملت مظاهرة احتفالية بالملء الثاني شهدتها العاصمة أديس أبابا (22 يوليو) لافتات تندّد بالإرهاب، وتدعم قوات الجيش وترفض الضغط الدولي في ملف سد النهضة، بينما تلمح تصريحات قائد قوات الدفاع الجوي إلى أن إثيوبيا تستعد للحرب على كل الجبهات، وستحارب الخونة الذين يتعاونون مع قوى أجنبية!

إجمالا، سعت إثيوبيا، من خلال الملء الثاني، وما تلاه من أنشطة وخطاب دبلوماسي، وشحن وتعبئة سياسية داخلية، إلى استكمال مناورتها لدحض موقف دولتي المصب وتفنيده، ونفي مخاوفهم من تأثير الملء والتشغيل، وترويج الأطراف المؤثرة دوليا أن مخاوف مصر والسودان محض تضليل، وتجربتا الملء الأول والثاني تنفيها. وقد تم تنفيذ هذا التكتيك استعدادا لمفاوضات مرتقبة، سيدعو لها الاتحاد الأفريقي، باعتبارها أحد مخرجات حوار بين الفاعلين على الساحة الدولية، تجنبا لتصعيد الأزمة. وهذه المناورة لا تخفي قلق أديس أبابا من تبعات سلوكها المراوغ، والذي تضع فيه القاهرة والخرطوم في أزمة اختيار صعب، وتريد أن يظل البلدان في انتظار أن تستجيبا، وتظهرا مرونة في عملية تفاوضية لم تأت بثمارها خلال عشر سنوات مضت.

(كاتب مصري)

في حلّ السلطة الفلسطينية

محمود الريماوي

في أعقاب ارتكاب جريمة اغتيال الناشط نزار بنات في مدينة الخليل المحتلة، 24 من الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، وفي واقعة تستنسخ مداهمات قوات الاحتلال الإسرائيلي البيوت الآمنة في ساعات الفجر الأولى، وتزيد عليها بالتسبب بوفاة «المطلوب أمنياً»، لا مجرّد سوقه مخفورا إلى غياهب السجن، ارتفعت أصواتٌ على منصّات التواصل تنعى سوء سلوك السلطة الفلسطينية وانحطاطه تجاه المعارضين، وخدمة أجندات الاحتلال، لتبلغ بعدئذ درجة نزع الشرعية عن السلطة، والدعوة إلى حلها باعتبار ذلك واجبا وطنيا يضاهي مقاومة الاحتلال نفسه. ولم تعكس موجة السخط العارم هذه تأجّجا آنيا لمشاعر النقمة، وبخاصة أنها اقترنت بخروج مسيرات جماهيرية واسعة في عدة مدن، منها رام الله وليس بعيداً عن مقر السلطة، والخليل مدينة المغدور. وهي من المرّات النادرة التي تخرج فيها مسيرات بهذه الكثافة، احتجاجاً على ممارسات السلطة، إذ سبقتها مظاهر احتجاجية أضيق نطاقاً، على أن النقمة العامة تستند إلى عوامل عديدة، منها استمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال، والامتناع عن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وضعف التفاعل مع صمود غزّة في الحرب أخيرا، إلى اتهامات بالفساد تتردّد على الألسنة، إلى الاحتكار الحزبي للسلطة، وتركيز معظم السلطات بيد رئيس السلطة، إلى ضعف الخدمات الأساسية، وصولاً إلى انسداد أفق المشروع الوطني الفلسطيني. وبين هذه الاعتراضات المشروعة، برزت مطالب أخرى، من بينها الدعوة إلى حلّ السلطة باعتبارها «عبئاً وعائقاً أمام تحقيق الأهداف الوطنية». وليس هذا المطلب جديدا، لكن الإتيان به هو الذي يتجدّد بين آونةٍ وأخرى، وسبق لمسؤولين فلسطينيين، بينهم الراحل صائب عريقات ورئيس السلطة نفسه محمود عباس، أن لوّحوا أو هدّدوا بتسليم «المفتاح» لسلطات الاحتلال كي تتحمل العبء، وبطبيعة الحال، ثمّة مرام مختلفة وراء هذا الطرح، فالسلطة تستخدمه للإيحاء بأن الفوضى الأمنية سوف تعم، وأنه لن يكون هناك عنوان فلسطيني يتم اللجوء إليه لضبط الأوضاع، وأن الاحتلال سوف يكون مكشوفا بصفته قوة أمر واقع قهرية، بما يجلب ضغوطا خارجية عليه، وأن من الأفضل أن لا تمارس أطرافٌ خارجيةٌ ضغوطا سياسية على السلطة. أما المعارضون فترى طائفة منهم أن حلّ السلطة سوف يفتح الطريق إلى المقاومة بغير عوائق التنسيق الأمني، وأن الوضع في الضفة الغربية المحتلة سوف يصبح على غرار الوضع في غزّة، من حيث وجود فصائل وكتائب للمقاومة، وأنه يمكن حينذاك الوصل بين الضفة الغربية وقطاع غزّة بعرى كفاحية، وحل مشكلة الانقسام جذريا. وهؤلاء إما مؤيدون لحركة حماس أو قريبون منها، أو مؤيدون للمحور الإيراني في المنطقة. فيما يرى فريق آخر أن حلّ السلطة قد يفتح بابا للانتخابات، وتشكيل سلطة وطنية جديدة، وفق معايير ديمقراطية، ويمثّله معارضون مستقلون، بينما يحمل هذا الرأي فريقٌ ثالثٌ من مؤيدي حل الدولة الواحدة بديلا عن حلّ الدولتين، بينما لا يرتسم بديلٌ ما في أنظار فريقٍ رابع، ولسان حاله أنه أياً كان الوضع الذي سيؤول إليه الحال بعد حلّ السلطة، فإنها لن يكون أسوأ من الوضع القائم. وهكذا ترتفع، بين آونة وأخرى، أصواتٌ تدعو إلى حل السلطة، لتعود هذه الأصوات إلى الخفوت مع تغير الظروف واختلاف الأولويات بين مرحلةٍ وأخرى. مع بقاء المسألة جزءا من المزاج السياسي اليومي لقطاعاتٍ واسعةٍ بعضها داخل السلطة، وداخل حركة فتح بالذات التي يرى تيار فيها أن نشوء السلطة شكّل عبئاً على الحركة، وأنها حسمت من رصيدها الرأي العام، الأمر الذي أفادت منه بقية الفصائل.

> من المساهمات البارزة في تناول مسألة السلطة وحلها ما ورد في كتاب عزمي بشارة «صفقة ترامب ـ نتنياهو ..»

ومن اللافت أن الأصوات التي يحمل أصحابها رأيا آخر بخصوص حلّ السلطة أو بقائها، قلما ترتفع، على الرغم من أن قطاعا عريضا من الرأي العام يحيّذ تطوير السلطة أو إصلاحها، لا إلغاءها، وربما يجد الأمر تفسيرا له في الرغبة بعدم الاصطدام مع مدّ شعبوي هو في العادة أعلى صوتا وأكثر ضجيجا، وإن لم يكن بالضرورة أكبر حجما أو أكثر تمثيلا. ومن المساهمات البارزة في تناول هذه المسألة ما ورد في كتاب عزمي بشارة «صفقة ترامب ـ نتنياهو .. الطريق إلى الضم ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل»، الصادر في طبعته الأولى (برلين/ نيسان 2020، عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ويتركز الكتاب أساسا حول الصفقة المذكورة وظروف الإعلان عنها، وسبل الرد عليها، غير أنه يتضمن في هذا السياق، صفحات معدودة، لكنها على جانب من الأهمية، عن موضوعة حل السلطة الفلسطينية وبقائها، وما يتصل بها من أطروحة الدولة الواحدة. وابتداءً، يستغرب المؤلف الخفّة في طرح مسألة حل السلطة متسائلاً: كيف يمكن حل السلطة .. أهذه السلطة شركةٌ؟ أم فريقُ كشفي؟ أم فريق كرة قدم؟ ويجيب: إنها شبكةُ مؤسسات ومصالح ومئات آلاف الموظفين ورجال الأمن (ص 106). وقد جاءت هذه التساؤلات، وكذا الرد الأولي والإجمالي عليها، في معرض ردّ المؤلف على تهديدات الرئيس محمود عباس بحل السلطة، في خطاب ألقاه في جامعة الدول العربية، مطلع فبراير/ شباط 2020. وفي قناعة بشارة، تبعاً لذلك، أن بقاء السلطة ضروري، ولكن بعد إعادة تعريفها، وبعد تسمية الأشياء بأسمائها، وذلك بوصف السلطة «نوعا من إدارة مركزية لحكم ذاتي، وهي بالتالي ضرورية، ولا مجال للتخلي عنها، لكنها ليست قيادة سياسية للشعب الفلسطيني». وفي ضوء هذا التقدير، يقترح إحياءً منظمة التحرير، أو تشكيل قيادة سياسية جديدة تنبثق عن مؤتمر وطني، تشارك فيه فصائل غير مرتبطة مباشرة بالسلطة وشخصيات مستقلة.

هذا هو مجمل رأي عزمي بشارة، والمشفوع بإيضاحات وإضافات تحدّد طبيعة التحدّي السياسي الراهن، وتشير مثلا إلى نهاية حقبة الكفاح المسلح، وإلى أن المقاومة في غزّة تمثل حالة دفاعية ليس إلا، كما يشير إلى واقع شعب فلسطين، الذي لم يعد قابلا للتجزئة تبعا لأماكن وجوده، وبالتالي فإن قضيته واحدة، على الرغم من خصوصية أوضاعه هنا وهناك، وهي قضية تحرّر وعدالة ومكافحة الأبارتهايد. وهو طرح استشرافي وواقعي، قد جاء قبل أزيد من عام على الحرب على غزة أخيرا، والتي اتحد فيها شعب فلسطين في مختلف أماكن وجوده في الشتات وفي فلسطين التاريخية، وبرزت خلالها وفي أعقابها أطروحاتٌ تؤكّد أن زمن تقسيم القضية الفلسطينية قد ولى، وبهذا المنظور، يرى بشارة أنه لا يمكن طرح السلطة جانبا أو الاستغناء عنها. ولكن لا يمكن النظر إليها كقيادة سياسية، لأن وجود الشعب ومضمون قضيته أوسع بكثير، وبختلف جوهريا عن مجرد تقديم خدمات أساسية وحيوية لأبناء الضفة الغربية وقطاع غزّة، وهي الوظيفة الفعلية والمبرّرة الإيجابية الأساسية لوجود السلطة. تكمن أهمية هذا التحليل في أنه لا ينفصل عن الواقع أو يتعالى عليه، وفي الوقت ذاته، لا يضفي على الواقع القائم ماهيةً يُنكرها هذا الواقع نفسه، فهناك ببساطة حاجةٌ ماسّة لا غنى عنها للخدمات الحياتية الأساسية تنهض بها السلطة. وفي المقابل، هناك حاجة وطنية مصيرية لتفعيل المشروع الوطني، بما يفيض، برأي المؤلف، عن قدرة السلطة وتركيبتها واستعدادها .. ما لقبصر لقيصر، وما لله لله.

(كاتب من الأردن)

من تظاهرة داعية لرحيل عباس، رام الله، 3 يوليو (عباس مومني/فرانس برس)

هيكلة الشرطة بين الواقع والسينما

هناء فتحي

مرّ خبر حصول المواطنة الأميركية السوداء، دارنيلا فريزر، على جائزة البوليتزر في التصوير مرورا باهتا، لا يرقى إلى أهمية حدث التصوير، كونها صوّرت مُنفردة فيديو مقتل أيقونة الانتفاضة الأميركية، جورج فلويد، في مدينة مينابوليس في ولاية مينيسوتا تحت ركبة الضابط الأميركي الأبيض، ديريك شوفين، في 25 مايو/ أيار 2020، الحدث الذي فضح العنصرية الأميركية الدفينة والراسخة، وقلب أميركا رأساً على عقب في العام الأخير من حكم ترامب، وأشعلَ ثورة أتت أكلها بإصدار قوانين رادعة في الحريات بين مختلف الأعراق، فكان أن تم تتويج تلك القوانين بهيكلة الشرطة، وتسريح الضباط الجناة، المتلبسين بجرائمهم، من الخدمة، وإلزامه إداراتهم بدفع تعويضات باهظة للمجني عليهم عبْر الشرطة البيضاء من المواطنين السود والصفر والحمر.

بسبب دارنيلا فريزر والفيديو الذي انفردت بتصويره، حصل السود على وظائف متنفذة في الإدارة الأميركية الجديدة، وفي وظائف هامة في وزارة العدل، ولولاها لما سمع المجتمع الأميركي عن مصطلح «هيكلة الشرطة»، المصطلح الذي عانت شعوب عدة، بسبب رفعه شعارا ظهر في ميادين الثورات العربية منذ عشر سنوات ويزيد، فشلت الثورات العربية في تحقيقه بينما تحقق في أميركا.

وكان خبر مقتل خال دارنيلا فريزر في حادث تصادم داخل سيارته في مدينة مينابوليس في ولاية مينيسوتا الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، وإطلاق الرصاص عليه أيضاً على يد أفراد من الشرطة الأميركية البيضاء انتقاماً منها، هكذا قالت وسائل الإعلام، قد مَرّ هذا الحادث هو الآخر مرور الكرام، أو ليس كما يجب أن يكون في المديا الأميركية، وفي باقي وسائل إعلام العالم. وهناك محاولات عديدة لم تنجح من بعض فراد قتيلا. بسرعة تناقلت وسائل الإعلام الأميركية الخبر، وخصوصا حين كشفت دارنيلا عن مكالمات ورسائل تهديد لها بالقتل من أصدقاء دريك شوفين، الضابط قاتل جورج فلويد، والمودع في سجن ولاية مينيسوتا 22 سنة ونصف السنة. وفي الوقت ذاته، وفي مسرح جريمة الشرطة التي قتلت خال دارنيلا، في حادث تصادم مقصود، اصطدمت سيارة الشرطة بسيارة أخرى، كانت تسير في الشارع مصادفة، وأصيب سائقها إصابات خطيرة، ويرقد حالياً في حجرة العناية المكثفة بين الحياة والموت في أحد مستشفيات الولاية، لكن السارق المقصود لم يتم القبض عليه.

> لولا مصورة مقتل جورج فلويد لما سمع المجتمع الأميركي عن مصطلح «هيكلة الشرطة»

قالت دارنيلا لقناة WCCO -TV إن خالها كان إنساناً نموذجا في الطيبة والعطاء، يلبي حاجة من يطلب منه، ويخلع قميصه ويمنحه للمحتاج، وكان محبوباً بين أهل الحي، وأضافت «لقد قتل بوليس مينيسوتا خالي، رجل أسود آخر يُضاف لقتلى الشرطة، متى يكفّ البوليس عن قتلنا؟ .. حين تصبح هيكلة الشرطة مستحيلة كالغول والعنقاء والخل الوفي، حتى ولو سنّوا لها القوانين وصنعوا لها الأفلام المفبركة.

(كاتبة مصرية)

نجاحات قيس سعيّد

معن البياري

استهلكنا، نحن من نقف في ضفّة المجرى الديمقراطي، وفي غير ضفّة أصحاب النكايات والمسوسين بالعدوانية ضد مجامع الإسلام السياسي، كلاما كثيرا في قيس سعيّد. لم نفتئت عليه، بعد أسابيع على نجاحه في رئاسيات تونس، اكتوبر/ تشرين الأول 2019 لمّا راجعنا ارشيفُه الخالي من أي منجز، ولمّا ذكّرنا بأنه بلا أي مأثرةٍ مهنيةٍ أو سياسية، وبلا أي بادرة نضالية في معارضة بن علي ونظامه، وبلا أي تميز أكاديمي في مباحث القانون الدستوري الذي شاع أنه خبيرٌ فيه، ولكنها استحقاقات صندوق الاقتراع جعلتنا نرمي هذه الاعتبارات وراءنا، سيما وأن صلاحيات الرئيس محدّدة في الدستور والنظام السياسي في تونس.

أسابيع أخرى، وصار سعيّد أكثر انكشافا، لمّا برع في تظهير نفسه زاهدا في مباهج السلطة، وتحريرا في مناهضة التطبيع مع إسرائيل. ويتأسّى عمر بن الخطاب في سؤال ربّ العزّة له عن أي بغلةٍ قد تتعثّر في العراق، ما جعلنا نظنّ أنه سيصل الليل والنهار في العمل من أجل نهوض تونس من عثراتها في غير شأن، وليرفل مواطنوه بالرفاه. ثم تأكّد أن لا مخيّلة لدى الرجل تسعفه في أمرٍ كهذا، وأنه يعتقد أن جلوسه في المقهى، وعدم سكناه القصر الرئاسي، وتصويره يحمل بنفسه كراتين (هل المفردة فصيحة؟) طرود غذائية لمحتاجين، فروض كفايةٍ تعفيه من أي مساهمةٍ عمليةٍ في إنقاذ البلاد من أزمتها الاقتصادية التي ما انفكّت تزيد. وتبيّن، في الأثناء، أن ما يقيم في حشايا صاحبنا هذا أن الدستور لا يُعجبه، وأن الأحزاب لا مدعاة لها، وأن البرلمان يُحرز صلاحياتٍ لا يستحقها، وأن على الحكومة أن تعود إليه في كل كبيرة وصغيرة. ولا بأس، في التلميح والتصريح عن هذا، من كلام كثير يلقيه، كيفما اتفق، عن فاسدين ولصوص في البلاد، مع ثباتٍ على تقطيبة التجهم إياها (ابتسم مرّة يتيمة، في جمع مع تونسيين في القاهرة، بينهم الغنية لطيفة).

نجح قيس سعيّد في تسويق نفسه بالصورة التي أرادها، لفاعيل عديدة، ليس منها أن ملكاتٍ فيه ساعدته في هذا النجاح الذي ساهم فيه البرلمان البائس، لمّا منعت أكثريةٌ فيه الثقة عن مرشّح كتلة الحزب الأول فيه لرئاسة الحكومة، الحبيب الجملي، نكايةً بهذا الحزب الذي اسمُه حركة النهضة، ما عنى أن يؤول القرار إلى الرئيس، وشهيّته في ذلك فظيعة، فكان الذي نعرف مما صار في متوالية تعيين إلياس الفخفاخ ووزرائه، والذي اضطرّته شبهة فساد جاءت عليها هيئة معنية بالنزاهة (هل ما زالت تحقّق في المسألة؟) إلى الاستقالة، لينفرد قيس سعيّد بتعيين هشام المشيشي خلفا، والذي لم يكن من بين أزيد من عشرة أسماء رشّحتها أحزاب البرلمان (كيف لقيس سعيّد أن يحترم البرلمان وأحزابه؟). ولمّا أجرى الأخير تعديلا (تحويرا بلغة أصدقائنا التوانسة) في حكومته، ذات الغالبية التكنوقراطية، وحاز الوزراء الجدد الثقة البرلمانية اللازمة، طلع الرئيس ببدعة امتناعه عن أداء الحكومة اليمين أمامه، بذريعة اشتباهه هو (وحده) بفساد أعضاء فيها، في تطاول ظاهر على الأعراف المعتادة. وقد نجح في مُراده، تعطيل الحكومة التي لم يُسترشَد به في تعيين وزرائها الجدد. ثم زاد نجاحا آخر مؤزّرا، لمّا استعان بشعر لابي العتاهية في امتناعه عن المصادقة على قانون انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذي مرّره البرلمان. وقد مكّنه هذا النجاح من التفرّد في تأويل الدستور كما يريد، وفي افتعال التأزيم الذي يتوخّاه ليزيد الناس مقتاً بالحكومة التي فشلت في غير ملف، وبالبرلمان الذي صار ملعبا للتهريج.

نجاحات قيس سعيّد هذه في أقل من عامين، ولم تُقابَل بغير كلام خبراء دستوريين عن خروجها على النظام والدستور، وبغير كلام غاضبين، يسّرت له نجاحه الأحد الماضي، لمّا اختلق ما سمّاها «تدابير استثنائية» أوجبتها أوضاعٌ في البلاد، بحسبه، فيما الذي أوجبها نزوعُه إلى التسلط، ورغبته في دسترة الجمهورية التونسية بكيفيةٍ أخرى، والبادي أنه سينجَح في هذا، طالما أن إسنادا ظاهرا من المرجّ

المسألة السورية و تأسيس الحل النهائي

مضر رياض الدبس

تتغيّر طرائق حلول المشكلات بتغير طرائق فهمنا هذه المشكلات. لذلك يمكن القول إن التقدّم في ابتكار حلول ناجعة للمشكلة السورية مرتبط بفهم أدق لجوهر هذه المشكلة، ومن ثم بتصورٍ جديد لها، ولحلولها بطبيعة الحال: أي إنه مرتبطٌ بفهمٍ ومفهومية معاصرين، يؤديان إلى تغييرٍ مقارباتنا لجوهر المشكلة وممكنات الحل. والفهم الذي نقصده ليس على مستوى آليات السياسة وطرائق العمل والتنظيم، مع أنه مهم، بل على مستوى إعادة فهم جوهر الصراع وطبيعة المشكلة السياسية، لأن غياب فهمٍ دقيق على هذا المستوى يؤدّي إلى غياب الأهلية اللازمة للحل. وتطرح هذه المقالة، في هذا السياق، أن المقابلة الجوهرية ليست بين منظومة الطغمة الحاكمة التي قامت الثورة ضدها، ومعارضة سياسية أو عسكرية ساندت الثورة، بل بين منظومةٍ قبليةٍ عصبيةٍ أيديولوجيةٍ يتحكم فيها نمط تفكير ينتمي إلى ما قبل 2011، وتضم النظام والمعارضة معًا، ونمط مديني يحكمه تفكير عصري ينتمي إلى ما بعد الـ 2011. وهنا نحن نتحدّى صلاحية الثنائية (نظام، معارضة)، ونطرح زيفها بوصفها تفكيرًا غير واقعي، لم ينظر إلى مفاعيل الزمن المتسارعة. وتصير المعارضة، من هذا المنظور، أقرب إلى النظام منها إلى الثورة، مع أن الفرق الأخلاقي شاسعٌ بين الاثنين، فمهما تحفّظ المرء على أداء المعارضة وماهيتها، لن يصل إلى مساواتها أخلاقيًا بالطغمة الحاكمة التي تجاوزت سفالتها أكثرَ خيالاتنا بشاعةً وتشاؤما؛ ففي التصنيف الأخلاقي، ومن دون شك، لا يمكن جمع الاثنين، ولكن في التصنيف السياسي الذي ينظر إلى الأمور من جوهرها ينتمي الاثنان إلى ما قبل الـ 2011، وإلى زمان ما قبل العمومي السوري... ولكي نعرف أكثر بعض ما يعنيه ذلك، نحكي الحكاية السورية من بدايتها بطريقة ثانية كالآتي: تنامى إحساس السوري بحاجته إلى إعادة ملكية وطنه (سورية لينا وما هي لبيت الأسد)، واسترداد كرامته (الشعب السوري ما بينذلّ). ولتلبية هذه الحاجة، دخل من باب جديد هو باب «العمومي»، والعمومي غير العام، وهو ليس رفضًا لخصخصة الوطن التي فرضها النظام فحسب، وليس تكوين رأي عام فحسب، بل يتعدّى العمومي ذلك كله إلى مجموعة النقاشات العلنية والمفتوحة والحرّة، والتي تعترف بكل فردٍ وبكل ثقافةٍ وبكل جماعة، ولا تلغي أو تقصي أحدا. وعلانية هذه النقاشات هي بالتحديد ما يكسبها صفة العمومية. وتخلق العمومية فضاءً غير منتهٍ يتسع للجميع، اسمه «الفضاء العمومي». وبهذا المعنى، صار الشعب السوري كله مؤهلًا للعمومي مع ثورة 2011. ولا يتواصل البشر في الفضاء العمومي بالكلام أو بالحديث أو بالأخبار، بل يتواصلون بالخطابات. والخطاب، بهذا المعنى، جزءٌ من التصور البنائي للمجتمع السوري، وهو وحداتٌ تواصليةٌ مضمنة في الممارسات الاجتماعية والثقافية والسياسية. وكما كوّنت الثورة خطابا، فإن الخطاب كوّن الثورة أيضًا، والخطاب بالضرورة أحال الثورة على مفهوم السلطة، بما فيه من فعلٍ في الأفعال، فهو أداةٌ من أدوات السلطة، يبني سلطةً ويلغي أخرى، وهو سلطةٌ بذاته. هكذا نقول إن الثورة أضافت إلى الباراديغم (النموذج) السياسي السوري خطابًا غير خطاب النظام، وأيضًا غيّرت في خطاب النظام؛ فبعد أن كان لدينا قبل 2011 خطابٌ أوحد، يقوم على تسخيفٍ ممنهج للحياة، ويتسم بالشعبوية والتوليتارية، حاولت مواجهتَه معارضةٌ هزيلةٌ بعقل توصيفي حالم، لم يصنع خطابًا ناجزًا، وظل حبيس حدود «حيز نخبوي» لم ينطلق إلى العمومي، أو لم يتمكّن من ذلك؛ صار لدينا بعد الـ 2011 خطابان: خطاب النظام الذي صار «معي أو ضدي» و«أنا أو لا شيء»، وخطاب الثورة التي أدخلت العمومية إلى السياسة السورية الباطنية؛ فتغير الخطاب الذي يقاوم النظام من عقلية المعارضة النخبوية الضيقة الضعيفة إلى الذهنية العمومية المفتوحة، القوية التي يشارك فيها الكل. وتغير مكان الخطاب من أماكن مغلقة محدودة، مثل المنتديات وبيوت المعارضين، إلى مكان مفتوح في الشوارع والساحات. ولم تتمكّن المعارضة السياسة التقليدية من التقاط هذا التغيير ومواكبته، وتطوير نفسها بموجبه، لكنها ظلت نخبةً متعالية.

ولذلك يمكن أن نقول اليوم إن مضمون خطاب الثورة في العمق كان نقيضًا للنظام والمعارضة معًا، لأنه صار مضمونًا مفيدًا يستند إلى فكرةٍ جوهرُها أن السوري أصبح ذاتًا مُفكِّرة بعد أن كان موضوع تفكيرٍ مُفكَّرًا فيه من نظامٍ سلطاني مجرم أو من معارضةٍ نخبوية.

هكذا تكوَّن بعد 2011 سوري جديد، هو الذات وهو الموضوع في الوقت نفسه، وهذه أهم ميزات هذه اللحظة التاريخية: فيها كانت الوطنية السورية لأول مرةٍ تفكر في ذاتها من دون أوصياء عليها. ولذلك نقول إن الثورة كانت ضد ذهنية الوصاية التي تضم النظام والمعارضة معًا، وثورةً عليهما معًا، ولكن الجانب الأخلاقي هو الذي جعلها تبدو كأنها ثورةٌ على النظام فحسب، فلا شيء في هذه الدنيا ينافس النظام في سفالة أخلاقه. يمكن الآن أن نتأمل كم كان، ولا يزال، تمثيلُ المعارضة الثورةِ سياسيًا فعلًا منافيا للمنطق السليم، وسببًا لغياب الحل وترسيخ بديهيةٍ كانت تحتاج مساءلةً لم تتم، وهي بديهية النظر إلى الصراع السياسي بوصفه بين نظامٍ ومعارضة، فيما الحقيقة إنه صراعٌ بين ذهنية تنتمي إلى قبل 2011 وأخرى تنتمي إلى بعدها. وإنها لسخرية فاحشة أن يكون من يفكّر بعد 2011 خارج السياسة السورية، وأن تكون الثنائية (نظام، معارضة) هي السائدة. وأدعو كل المشكّكين بهذه المقاربة إلى الالتفات إلى سمعة المعارضة بين السوريين منذ اللحظات الأولى للثورة، وتعليلها خارج الأفق التقليدي الذي يردها إلى تضخم الحريات.

من هذه الأرضية، يمكن أن ننطلق في التفكير في سؤال ما العمل، ولنفكّر في المسألة كالآتي: ماذا لو عدنا إلى فرض سلطةٍ تشبه في روحها سلطة 2011، بوساطة التواصل بالخطاب، بهدف ابتكار خطاب جامع، يفرض سلطة تواصلية سورية يتشاركها الجميع، ومنها يستمد السوريون كرامتهم، سلطة قادرة على إنهاء إمكانية فرض أي أنموذج مسبق على السوريين، وإنهاء الحواجز المكانية بين السوريين التي عمل على ترسيخها النظام، واستمات في تقويتها، مثل داخل/ خارج، مدينة/ ريف، شرق الفرات/ غرب الفرات، إلى ما هنالك. من دون شك، ستبدأ هذه السلطة التواصلية بالعمل لمصلحة السوريين وأهداف ثورتهم من اللحظة الأولى، ولكن كيف ستتكون؟ هذا سؤال سياسي، له إجاباتٌ على أكثر من مستوى، ولكن أكثرها أهميةً هو المستوى المفهومي، الذي يبدأ بتصوّر الخطاب الوطني الجامع، فالخطاب يمتلك قوة هائلة في هذا الزمن السوري المعاصر لبناء سلطةٍ سوريةٍ إيجابية تفرض نفسها على النظام، وعلى العالم كله. وفي سياق تصوّر هذا الخطاب، ننطلق من التوق إلى الحياة الذي يتشاركه السوريون كلهم، ويمكن تتبعه في الخطابات العفوية المختلفة، مثل خطاب الموالاة (كنا عايشين)، وخطاب الثوار المنهكين (بدنا نِخلَص)، وخطاب الـ «ما بين» (بدنا نعيش). تشترك هذه الخطابات وغيرها في إرادة حياة واضحة، يمكن أن تكون منطلقًا في بناء الخطاب الجامع، بحيث يستفز إرادة الحياة الخيرة والآمنة لدى السوريين، وهي إرادة تمرّ بالآخر بالضرورة؛ فتصنع جماعة مدينية تراكم لنفسها رأس مال اجتماعي وطني. خطاب الحياة وطني، ونقيضُ لخطاب الحرب والكراهية وخطابات القتل، سواء قتل الآخر أو قتل الذات بخطابات التضحية والاستشهاد والجهاد وغيرها. وهو خطابٌ متحرّرٌ من خطاب النظام بطبيعة الحال، ومن خطاب المعارضة بالضرورة، يحرّر فكرة الحرية من احتكار المعارضة، ويصنع سلطة تحرير وطنية شاملة، لا تقيم وزنًا لطقوس المعارضة السياسية التي بموجبها صار خطاب شباب التنسيقيات مثلًا خطابا رديئا برأي بعض المعارضين، وكأن الرداءة هي تجاوز الطقوس المسبقة الجامدة! الطقوس نفسها التي تجعل من معارض معتدٍّ بذاته يستنتج بفوقية أن «سورية لاّ تمتلك سياسيين جيدين!». بصورة عامة، سلوك المعارضة مذهبي، والمذهبية نقيض الخطاب الوطني العمومي الذي يستهدف الحياة ويمر بالآخر بوساطة الفهم والتفاهم، والمعارضة النخبوية السورية التقليدية كانت ولا تزال مذهبًا هشًا، لا يرتقي إلى تكوين هذا النوع من الخطابات الكونية في ظروف استثنائية.

وأخيرًا، من لا يفكر في الخطاب التواصلي الذي يستند إلى حب الحياة والمغايرة والحضور الدائم للآخر ما زال كائنًا غير زماني يفكر قبل 2011، أو كائنًا لا يُفكر. والتفكير الذي ينتمي إلى ما بعد 2011 هو الذي يوحّدنا في مشروع تحرّري وطني تواصلي، يتجاوز النظام والمعارضة معًا، ويبني لنا سلطةً لامتلاك مشكلاتنا وتحقيق كرامتنا، وهذا هو حل المسألة السورية النهائي والوحيد.

(كاتب سوري)

> تكوَّن بعد 2011 سوري جديد، هو الذات وهو الموضوع في الوقت نفسه، وهذه أهم ميزات هذه اللحظة التاريخية
>
> التفكير الذي ينتمي إلى ما بعد 2011 هو الذي يوحّدنا في مشروع تحرّري وطني تواصلي، يتجاوز النظام والمعارضة معاً

ليست تدابير استثنائيّة في تونس

عبدالله جنوف

ثمّة اختلاف كبير في تسمية ما جرى في تونس يوم 25 تموز/ يوليو الجاري، هل هو انقلاب أم شيء آخر؟ ولا تؤدّي قراءة الفصل 80 من الدستور وتأويلُه وليُّه إلى استخراج ما يبرّر قرارات الرئيس قيس سعيد، فقد نصّ الفصل على أنّ غاية التدابير هي «تأمين عودة السير العاديّ لدواليب الدولة في أقرب الآجال، ويُعتبر مجلس نوّاب الشعب في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة.

وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهوريّة حلّ مجلس نوّاب الشعب، كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة»، ووضّح لذلك أجلا هو 30 يوما فقط. والرئيس جمّد نشاط البرلمان، وأسقط حصانة النوّاب، وأعفى رئيس الحكومة، وجمع في يده السلطة التنفيذيّة، على أن يساعده فيها رئيس حكومة يعيّنه هو، ويعيّن وزراءها، ويجعلهم مسؤولين أمامه. وخصّ نفسه بتأويل الدستور، فأصبح هو المحكمة الدستوريّة (كان ينبغي تنصيبها منذ 2015). وأعلن أيضا أنّه رئيس النيابة العموميّة، فوضع يده على القضاء. وهذه الأمور كلّها لا يشير إليها الفصل 80، لا صراحةً ولا تلميحا، بل تنظّمها فصولٌ أخرى من الدستور خرقها الرئيس جميعا. فلا يمكن أن تكون قراراته، إذنْ، إلّا انقلابا على الدستور.

ولم يسمّ الرئيس إجراءه تحوُّلا ولا تغييرا ولا تصحيحَ مسار ولا حركةَ تصحيحيّة ولا حراكًا ولا ثورةً، ولكن قال إنّه اتّخذ «جملة من التدابير الاستثنائيّة»، فإذا أخذنا بظاهر اللفظ فقط، فيمكن القول إنّ إجراءه تأويلٌ متعسّفٌ لا انقلاب، لأنّه لا يؤدّي إلى تعطيل الدستور. ولكنّه في الآن نفسه ليس تصحيح مسار، وإنّما روّج هذه التسمية مثقّفو الانقلاب لتبريره.

ويمكن، قطعا لسوء الفهم المولّد للتشنّج الإيديولوجيّ، الاقتصارُ في النصوص المكتوبة والحوار اليوميّ على هذه التسمية: «التدابير الاستثنائيّة»، فتدلّ التسمية على أنّ الإجراءات محدودةٌ بأجل، وأنّها لن تصبح واقعا دائما. وتستوي بعد الاتّفاق على استثنائيّةِ التدابير الآراء المختلفةُ (الانقلاب وتصحيح المسار...)، فيكون لكلٍّ في الاعتقاد الشخصيّ رأيُه، وفي نصوصه وكلامه تسميةٌ واحدة موحّدة.

ولا يخفى على أحدٍ أنّ لهذه التدابير ما يؤيّدها من خارج نصّ الدستور، أي من الشارع الذي ضاق ذرعا بفشل الحكومة وتراخي البرلمان واستفحال الفساد، فقد أصبح البرلمان، في نظر التونسيّين، مجتمع مستفيدين، وصلوا إليه بالانتخاب، ثمّ انصرف كلّ واحدٍ إلى جمع منافعه الخاصّة والتنقّل بين الكتل النيابيّة (السياحة الحزبيّة)، وأهملوا ما انتُخبوا من أجله، حتّى اضطرّت رئاسة المجلس مرّات إلى رفع الجلسة لعدم اكتمال النصاب. ومن أشنع ما جرى أنّ البرلمان أصبح مكانا للصراخ والتشاتم والضرب، وعُطّلت جلساته تعطيلا منهجيّا، وسقطت هيبته.

وعُطّلت الحكومة، حتّى خلت فيها تسع وزارات، فتولّاها وزراء آخرون بالنيابة مع مهامّ وزاراتهم، وعجزت عن ملاحقة الفاسدين، وفشلت في حلّ مشكلة البطالة، ورفعت الأسعار مرّات، ولم تنجح في مواجهة وباء كورونا.. وظلّ شعار الحوار الوطنيّ مرفوعا في الخطاب معطّلا في الواقع، وساهم في ذلك رئيس الدولة برفضه الحوار الذي اقترحه اتّحاد الشغل.

هذا كلّه جعل التونسيين ييأسون من الطبقة السياسيّة والمؤسّسات المنتخبة، ويرحّبون بتدابير الرئيس، من غير مطالبته بألّا يكون تأييدهم إيّاه مقدّمة إلى حكم استبداديّ. ولا يثير القلقَ في حركة الشارع التعبيرُ عن كره حركة النهضة والبرلمان والحكومة والطبقة السياسيّة كلّها، ولكن الإفصاح عن كره الديمقراطيّة، فالكفر بالديمقراطيّة، بأيّ معنى كان، لا يجتمع معه إلّا الترحيب بالاستبداد، وتفويضه لمحاربة الفساد وإنصاف المظلومين!

وقد أدّت إلى هذه النتيجة عوامل كثيرة مركّبة، منها النظام الانتخابي، والتحريض الإعلاميّ، والعجز الحكومي، والخطاب الشعبويّ والفاشي، والتعطيل الرئاسي. ومن أهمّ أسبابها في عمل الأحزاب سياسةُ قيادة النهضة بتنكّرها للديمقراطيّة في مؤسّساتها، وبانقلابها على نصوصها المنظّمة (تأجيل مؤتمرها مثلا)، ورفضها نقدَ سلوكها وسياساتها، إلخ... ولذلك ما جرى للحزب وما يمكن أن يقع أمر متوقّعٌ؛ ولعلّه ضروريّ أيضا. ولا أعني الاضطهاد بصوره كلّها، فالنهضةُ الأولى (نهضة «إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى») انقرضت؛ ونهضة مونبليزير (باسم مقرّ الحزب) جسم كبير ولكنّه منقسمٌ مترهّل، ولا يملك في حالته هذه حلّا ينفع به البلاد. ولكن ينبغي أن «تُحَتْجِته» الديمقراطيّة، لا العنف والاستبداد، وهي قادرة على ذلك. ويؤكّده عجزُها اليوم وفشلُها وقلّةُ شعبيّتها، إذ لم يستجب لدعوة زعيم الحركة راشد الغنّوشي بالذهاب إلى البرلمان إلّا قلّة من الأتباع. وإنّما أظهرت ضعفَها وفشلَها التجربةُ الديمقراطيّة لا الاستبداد.

ولقد عمّقت التدابير الاستثنائيّة انقسام المجتمع، فغلب على مواقف مؤيّديها تقسيمُ التونسيّين إلى فريقين على قاعدة: إن لم تكن مع الرئيس فأنت مع «النهضة»، ودعوةٌ إلى المحاسبة والمطاردة وحلّ الأحزاب.

وهذا اختزالٌ أيديولوجيّ يغيّب الذين ليسوا من حركة النهضة ولا معها، وإن عارضوا الرئيس. واتّهام المعارضون الرئيسَ ومؤيّديه بالانقلاب على الشرعيّة والدستور لتغيير طبيعة النظام، ووبّخوا الشعب لاستكانته وغفلته وعجزه عن حماية الديمقراطيّة. واستثنوا أنفسهم وسكتوا عن أخطائهم.

وأخطر مزلق «وقى الله شرّه» المواجهةُ العنيفة أمام سور البرلمان، لو أنّها وقعت. وقد أخطأ الغنّوشي خطأ كبيرا لمّا دعا شباب «النهضة» وشباب الثورة إلى الذهاب إلى البرلمان والدفاع عن ثورته، وقال إنّ عمره ثمانون عاما ولا يملك الرئيس سعيّد إلّا أن يقرّبه إلى الجنّة! وشباب الحزب الذين لم يبلغوا الثمانين، ولم يعرفوا إلّا الحرمان، لماذا يعجّل بهم حزبهم إلى الجنّة؟

وهل ينفع أحدًا في ساعة انقسام وتحريض خطابُ البطولة والشهادة؟ ثمّ انسحب وقد رأى عجزَ حيلته وقلّةَ من التحق به. مؤلمٌ أن ترى الجيش يطوّق البرلمان، وأشدّ إيلاما أن يقود البلاد سياسيّون عاجزون عن تصوّر نتائج سياستهم، فلا يعرّفهم إيّاها إلّا العسكر والأبواب الموصدة. وقد وعد رئيس الدولة بأنّ تدابيره اقتضاها الوضع الاستثنائي، وبأنّه يحترم الدستور، ولكنّ كلامه مجرّد وعودٍ لا يقين فيها إلى أن تعود مؤسّسات الدولة إلى سيرها الطبيعي، وفق أحكام الدستور.

ومن الإشارات المهمّة أنّ الأوامر التي أصدرها حتّى كتابة هذه السطور لم يذكر فيها رئاستَه النيابة العموميّة وتجميدَ نشاط البرلمان وإسقاطَ حصانة أعضائه، وأكّد للوفود التي استقبلها حرصه على استقلال القضاء وفصل السلطات وحفظ الحرّيّات وعودة المؤسّسات المنتخبة.

وأصدرت سبع نقابات ومنظّمات بيانا تبنّت فيه مطالب الشعب، ودعت جميع القوى السياسيّة إلى معالجة القضايا الخلافيّة بالحوار، وأكّدت ضرورة احترام الحريّات العامّة والفرديّة، ومدنيّة الدولة، واحترام الدستور، واستقلال القضاء، واحترام حرّيّة التعبير والإعلام والصحافة، وحذّرت من التفرّد بالسلطة. وتمسّكت بجميع مكتسبات الثورة التونسيّة.

ودعت رئيس الجمهوريّة إلى ضبط خريطة طريق وفق روزنامة واضحة لا تتجاوز ثلاثين يوما، وتكون «بصفةٍ تشاركيّة مع كلّ القوى المدنيّة تتعلّق بالقضايا المستعجلة، كمحاربة فيروس كورونا والشروع في مراجعة القانون الانتخابيّ والنظام السياسيّ ومكافحة الفساد»، وأعلنت «تكوين لجنة عمل مشتركة لمتابعة تطوّرات الوضع السياسيّ في البلاد، ولإعداد تصوّر لخريطة طريق تضمّ المحاور المستعجلة، يتمّ مشاركتها مع منظّمات المجتمع المدنيّ، وتقديمها للرأي العام ولرئيس الجمهوريّة».

وإذا أضيفت إلى هذا البيان بيانات الأحزاب الرافضة للانقلاب، وتصريحات أغلب أساتذة القانون الدستوريّ (القرارات انقلاب وخرق للدستور)، وما بدا في أوامر الرئيس من تعديل للهجته المتشنّجة أنه أمكن فتح حوار يجرّد الشعبويّة من سلاحها، ويمنع الرئيس من التسلّل من التدابير الاستثنائيّة إلى الاستبداد الدائم، ويكون منطلقا جديدا للتجربة الديمقراطيّة.

(أستاذ في الجامعة التونسيّة)

> أصبح البرلمان، في نظر التونسيّين، مجتمع مستفيدين، وصلوا إليه بالانتخاب، ثمّ انصرف كلّ واحدٍ إلى جمع منافعه الخاصّة والتنقّل بين الكتل النيابيّة
>
> إجراء الرئيس تأويلٌ متعسّفٌ لا انقلاب، لأنّه لا يؤدّي إلى تعطيل الدستور. ولكنّه في الآن نفسه ليس تصحيح مسار
>
> الكفر بالديمقراطيّة، بأيّ معنى كان، لا يجتمع معه إلّا الترحيب بالاستبداد، وتفويضه لمحاربة الفساد وإنصاف المظلومين

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads